No. 47175

Netherlands
and
Bahrain

Agreement on promotion and protection of investments between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Kingdom of Bahrain. Manama, 5 February 2007

Entry into force: *1 December 2009 by signature, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 9 February 2010*

Pays-Bas
et
Bahreïn

Accord relatif à la promotion et à la protection des investissements entre le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement du Royaume de Bahreïn. Manama, 5 février 2007

Entrée en vigueur : *1er décembre 2009 par signature, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 9 février 2010*

إشهادا على ما ذكر أعلاه قام ممثلا الطرفين المتعاقدين بالتوقيع عليه أدناه وهما مفوضان بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

صدرت من نسختين أصليتين في مدينة المنامة ..... **في هذا اليوم** ..... **باللغات الهولندية والعربية والانجليزية وللنصوص الثلاثة حجية قانونية متساوية . وفي حالة أي اختلاف حول التفسير تسود أحكام النص الانجليزي.**

عن حكومة مملكة هولندا | **عن حكومة مملكة البحرين**

(2) ما لم يقم أي من الطرفين المتعاقدين بتسليم إشعار بإنهاء هذه الاتفاقية قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهائها يتم ضمنيا تمديد فترة سريان هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات ويحتفظ كل طرف من الطرفين المتعاقدين بحقه في إنهائها بإخطار قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهاء مدة سريانها الجارية.

(3) فيما يتعلق بالاستثمار الذي تم قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية تظل أحكام المواد سابقة الذكر سارية لمدة خمسة عشرة سنة إضافية من ذلك التاريـــخ.

(4) مع مراعاة الفترة المذكورة بالفقرة (2) من هذه المادة يكون لمملكة هولندا الحق في إنهاء تطبيق هذه الاتفاقية بصفة منفردة في أي جزء من أجزاء المملكة.

(5) على هيئة التحكيم أن تقرر على أساس احترام القانون وقبل أن تقرر يجوز لها في أية مرحلة من مراحل الإجراءات أن تقترح على الطرفين تسوية النزاع وديا.

(6) ما لم يقرر الطرفان خلاف ذلك على هيئة التحكيم تحديد إجراءاتها الخاصة.

(7) تصل هيئة التحكيم إلى قرارها بأغلبية الأصوات ويكون قراراها نهائيا وملزما للطرفين.

المـــــادة (13)

بالنسبة لمملكة هولندا يتم تطبيق هذه الاتفاقية على الجزء الواقع منها بأوربا وكل من ولايتي جزر الانتيل الهولندية وأروبا ما لم ينص الإخطار الوارد بالمادة (14) (1) على خلاف ذلك.

المـــــادة (14)

(1) يبدأ سريان هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر التالي للتاريخ الذي قام فيه الطرفان المتعاقدان بإخطار كل منهما الآخر كتابة بأن الإجراءات الدستورية الخاصة بكل منهما قد تم الوفاء بها وتظل سارية لمدة خمسة عشرة سنة .

المـــــادة (12)

(1) أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين متعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يمكن تسويته خلال زمن معقول عن طريق المباحثات الدبلوماسية ، يجب ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك – عرضه بناء على طلب أي من الطرفين على هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء يقوم كل طرف بتعيين واحد من المحكمين وعلى المحكمين المعينين تعيين محكم ثالث كرئيس لهم على أن لا يكون من مواطني أي من الطرفين.

(2) في حالة فشل أي من الطرفين في تعيين المحكم الخاص به ولم يبدأ في القيام بذلك خلال شهرين من تاريخ استلامه دعوة الطرف الآخر لتعيينه يجوز للطرف الآخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيين اللازم لذلك المحكم.

(3) في حالة عدم وصول المحكمين إلى اتفاق بينهما خلال الشهرين التاليين لتعيينهما حول اختيار المحكم الثالث يجوز لأي من الطرفين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيين اللازم لذلك المحكم.

(4) في حالة منع رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالمهام الواردة بالفقرتين (2) و (3) من هذه المادة أو في حالة كونه من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يجب دعوة نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة وفي حالة منع نائب الرئيس من القيام بذات المهام أو كونه من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يجب دعوة أكثر أعضاء المحكمة أقدمية من غير مواطني أي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة.

(4) قرارات التحكيم التي تصدرها المحاكم الدولية لتسوية النزاعات المشار إليها في الفقرتين (2) (ب) و(ج) أعلاه تكون نهائية وملزمة لأطراف النزاع وتنفذ بموجب قوانين الطرف المتعاقد الذي تمت الاستثمارات داخل أراضيه.

(5) يوافق كل طرف من الطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية على عرض منازعات الاستثمار للبت في أمرها حسب رغبة المواطن على محاكم حل المنازعات البديلة المذكورة في الفقرات السابقة.

المـــــادة (10)

يتم تطبيق أحكام هذه الاتفاقية من تاريخ سريانها أيضا على الاستثمارات التي تمت قبل ذلك التاريخ ومع ذلك لا يتم تطبيقها على منازعات الاستثمار التي نشأت قبل ذلك التاريخ.

المـــادة (11)

يجوز لأي طرف من الطرفين المتعاقدين أن يقترح على الطرف المتعاقد الآخر إجراء مشاورات حول أي موضوع متعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقيـــة. وعلى الطرف الآخر إعطاء ذلك الاقتراح الاعتبار اللازم وأن يتيح الفرصة الكافية لتلك المشاورات.

المـــــادة (9)

(1) النزاعات التي قد تنشأ بين أي من الطرفين المتعاقدين وأي مواطن من مواطني الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمارات ذلك المواطن في أراضي الطرف المتعاقد المذكور أولاً يجب – ما أمكن ذلك – حلها بالطرق الودية بين الطرفين المعنيين.

(2) في حالة عدم تسوية النزاع خلال فترة الثلاثة الأشهر من تاريخ طلب أي من طرفيه تسويته وديا يجب على ذلك الطرف المتعاقد دون أي قيد الموافقة على أن النزاع يجوز عرضه بناء على طلب المواطن المعنـــي على:

(أ) المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي تمت الاستثمارات بأراضيه.

(ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وذلك لتسويته عن طريق التحكيم أو الصلح بموجب معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى والتي عرضت للتوقيع عليها بواشنطن منذ 18 مارس 1965 .

(ج) هيئة تحكيم دولية وفق قواعد تحكيم مفوضية الأمم المتحدة في القانـــون التجاري الدولي (يونيسترال).

(3) أي شخص اعتباري من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين كان يدار قبل نشوء ذلك النزاع من قبل مواطني الطرف المتعاقد الآخر ، يجب ان يعامل وفقاً لأحكام المادة (25) (2) (ب) من معاهدة تسوية نزاعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ولأغراض تلك المعاهدة على أساس أنه مواطن خاضع للطرف المتعاقد الآخر .

المطالبين به يجب أن يكون التعويض قابلا للتحويل بحرية ودون تأخير للبلد الذي يعينه المستحقون المعنيون وبعملة البلد الذي ينتمي إليه أولئك المستحقون أو بأي عملة قابلة للتحويل بحرية يقبل بها المستحقون للتعويض.

المـــــادة (7)

في حالة تكبد أي مواطن أو مواطني أي من الطرفين المتعاقدين خسائر فيما يتعلق باستثماراتهم في أراضي الطرف المتعاقد الآخر نتيجة لحرب أو أية نزاعات أخرى مسلحة أو ثورات أو حالات الطوارئ أو التمرد أو الفتن أو الشغب يجب أن يتلقى من ذلك الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باسترداد حقوقه وضمان التعويض أو أية تسوية أخرى معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد الآخر لمواطنيه أو لمواطني أي دولة ثالثة ، بما يلائم ما هو أفضل منهما لصالح المواطن المعني .

المـــــادة (8)

في حالة تأمين استثمارات أي مواطن من مواطني الطرفين المتعاقدين ضد المخاطر غير التجارية أو استحقاقها لأية مدفوعات عن التعويض بموجب نظام نص عليه أي قانون أو لوائح أو عقد حكومي يجب على الطرف المتعاقد الآخر الاعتراف بحلول أي مؤمن لديه أو تمت إعادة التأمين لديه أو أية وكالة عينها أي من الطرفين المتعاقدين محل ذلك المواطن في حقوقه عملا بأحكام عقد التأمين أو أي ضمان بالتعويض منح له.

(ج) الاعتمادات المالية الإضافية الضرورية لتطوير الاستثمار.

(د) الاعتمادات المالية لسداد القروض.

(هـ) العوائد أو الرسوم.

(و) مكاسب الأشخاص الطبيعيين.

(ز) عائدات بيع أو تصفية الاستثمار.

(ح) الدفعيات المستحقة بموجب المادة (7).

المـــــادة (6)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ أية إجراءات يكون من شأنها أن تسلب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مواطني الطرف المتعاقد الآخر استثماراتهم ما لم يتم الوفاء بالشروط التالية : -

(أ) أن تكون الإجراءات المتخذة في هذا الشأن للصالح العام ووفق القانون.

(ب) أن لا تكون الإجراءات المتخذة في هذا الشأن تمييزية أو مخالفة لأي تعهد التزم به الطرف المتعاقد المتخذ لتلك الإجراءات.

(ج) أن تتخذ الإجراءات في مقابل تعويض عادل وأن يمثل ذلك التعويض القيمة الفعلية للاستثمارات المعنية بتلك الإجراءات وأن يشمل الأرباح بالنسبة التجارية المعتادة حتى تاريخ دفع التعويض وفي سبيل أن يكون ذا أثر على

المـــــادة (4)

على كل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يمنح مواطني الطرف المتعاقد الآخر الذين يقومون بأية نشاطات اقتصادية داخل أراضيه معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي يمنحها لمواطنيه أو لمواطني أية دولة ثالثة الذين يتواجدون في نفس الظروف ، بما يلائم ما هو أفضل منها لصالح المواطن المعني ، وذلك فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والتخفيضات والإعفاءات الضريبية . ولهذا الغرض لا يجوز أن تؤخذ في الحسبان أية امتيازات مالية يمنحها أي طرف من الطرفين المتعاقدين بموجب : –

(أ) أية اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي.

(ب) اشتراك في اتحاد جمركي أو اقتصادي أو أية مؤسسة مماثلة.

(ج) أسس تبادلية مع طرف ثالث.

المـــــادة (5)

على الطرفين المتعاقدين ضمان تحويل المدفوعات الخاصة بالاستثمارات. على أن تتم التحويلات بالعملة الحرة القابلة للتحويل دون قيد أو تأخير. وتشمل تلك التحويلات على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :

(أ) الأرباح والفوائد وأرباح الأسهم وأي دخل جاري آخر.

(ب) الاعتمادات المالية اللازمة للآتي :

(1) الحصول على المواد الخام والمواد المساعدة للصناعة والمنتجات شبه المصنعة أو المنتجات الجاهزة ، أو

(2) إحلال الأصول الرأسمالية لضمان استمرارية الاستثمار.

إجراءات غير لازمة أو تقوم على أساس التفرقة وذلك فيما يتعلق بعمليات وإدارة وحصول واستخدام وتمتع وتصرف مواطني الطرف المتعاقد الآخر في تلك الاستثمارات . وعلى كل طرف من الطرفين المتعاقدين توفير الضمان والحماية الكاملة لتلك الاستثمارات .

(2) وعلى وجه الخصوص على كل طرف من الطرفين المتعاقدين توفير المعاملة التي لا تقل في أية حالة من الأحوال من حيث الأفضلية عن ما يوفره لاستثمارات أي من مواطنيه أو مواطني أية دولة ثالثة وأن تكون تلك المعاملة هي الأكثر تفضيلا للمواطن المعني.

(3) في حالة قيام الطرف المتعاقد بمنح إمتيازات خاصة لمواطني أية دولة ثالثة عن طريق الاتفاقيات الخاصة بإقامة الاتحادات الجمركية أو الاتحادات الاقتصادية أو الاتحادات المصرفية أو أية اتحادات متشابهة أو بناء على اتفاقيات مؤقتة تؤدي لإقامة مثل هذه الاتحادات لا يجوز إلزام ذلك الطرف المتعاقد بمنح ذات الامتيازات لمواطني الطرف المتعاقد الآخر.

(4) على كل طرف من الطرفين المتعاقدين مراعاة أي التزام يجوز أن يكون قد دخل فيه فيما يتعلق باستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر.

(5) في حالة وجود نصوص في قوانين أي من الطرفين المتعاقدين أو أية التزامات بموجب القانون الدولي موجودة حاليا أو توجد مستقبلا بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية تحتوي على لوائح عامة أو خاصة تمنح معاملة أفضل لاستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر من ما تنص عليه هذه الاتفاقية تسود أحكام تلك اللوائح أو النصوص على أحكام هذه الاتفاقية إلى المدى الذي تكون فيه أكثر تفضيلا لما ذكر من اســـتثمارات.

ولكن يشرف على إدارتهم كلياً أو جزئياً أشخاص طبيعيون حسبما هو معرف بالفقرة (1) أو أشخاص اعتباريون حسبما هو معرف بالفقرة (2).

(ج) عبارة " أراضي " فيما يتعلق بكل طرف من الطرفين المتعاقدين يقصد بها الأراضي التي تقع تحت سيادته بما في ذلك المياه الإقليمية التابعة له وجرفه القاري وأية منطقة اقتصادية يكون للطرف المتعاقد له عليها السيادة والاختصاص حسب القانون الدولي.

(د) لإغراض هذه الاتفاقية لا يؤثر أي تغيير في شكل الأصول المستخدمة كاستثمارات في وضعها كاستثمارات .

المـــــادة (2)

على كل طرف من الطرفين المتعاقدين في إطار قوانينه ونظمه تشجيع التعاون الاقتصادي من خلال الحماية اللازمة لاستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر بأراضيه. وعملا بالسلطات المخولة له بموجب قوانينه ونظمه على كل طرف من الطرفين المتعاقدين السماح بتلك الاستثمارات.

المـــــادة (3)

(1) على كل طرف من الطرفين المتعاقدين ضمان المعاملة المتساوية والعادلة لاستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر وعدم التدخل فيها عن طريق أية

المـــــادة (1)

لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) عبارة " الاستثمارات " يقصد بها أي نوع من الأصول وأكثر تحديدا وليس شمولا ما يلي :

(1) الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة وأي حق ملكية آخر كالرهونات والضمانات والتعهدات ، كما تشمل تلك العبارة أي حقوق أخرى مشابهة فيما يتعلق بأي نوع من الأصول .

(2) الحقوق الناتجة من الأسهم والسندات وكافة أنواع المنافع الذاتية بالشركات والشركات التضامنية.

(3) المطالبات الخاصة بالأموال أو بالأصول الأخرى أو بأي عمل ذي قيمة ماليـــة.

(4) الحقوق في مجال الملكية الفكرية والعمليات التكنولوجية والسمعة التجارية والخبرة.

(5) الحقوق الممنوحة بموجب القانون العام أو العقد بما في ذلك حقوق التنقيب والكشف واستخراج وإحراز المعادن الطبيعية.

(ب) عبارة " مواطنو " تشمل بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين : –

(1) الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد .

(2) الأشخاص الاعتباريين الذين يتم تأسيسهم بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد.

(3) الأشخاص الاعتباريين الذين لم يتم تأسيسهم بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

إتفـــــاقيـــــة
تشجيع وحماية الإستثمارات المتبادلة
بين حكومة مملكة هولندا وحكومة مملكة البحرين

إتفـــــاقيـــــة
تشجيع وحماية الإستثمار المتبادلة
بين حكومة مملكة هولندا وحكومة مملكة البحرين

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة مملكة هولندا المشار إليهما فيما بعد بعبارة " الطرفين المتعاقدين " رغبة منهما في تدعيم علاقات الصداقة العريقة بينهما وتوسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية بين دولتيهما وبصفة خاصة فيما يتعلق باستثمارات مواطني البلدين كل في مجالات الاستثمار بالبلد الآخر.

وإنطلاقا من إدراكهما لحقيقة أن أي اتفاق بينهما حول المعاملة التي ينبغي منحها لتلك الاستثمارات سيمكن من تشجيع انسياب حركة رأس المال والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية لكل منهما وحرصا منهما على ضرورة توفير المعاملة المتساوية والعادلة في هذا المجال.

لكل ذلك اتفقتا على النحو التالي :

[DUTCH TEXT – TEXTE NÉERLANDAIS]

Verdrag inzake de bevordering en bescherming van investeringen tussen de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden en de Regering van het Koninkrijk Bahrein

De Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

en

de Regering van het Koninkrijk Bahrein,
hierna te noemen de Verdragsluitende Partijen,

Geleid door de wens hun van oudsher bestaande vriendschapsbanden te versterken en de economische betrekkingen tussen hen uit te breiden en te intensiveren, met name wat betreft investeringen door de onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij,

In het besef dat overeenstemming over de aan dergelijke investeringen toe te kennen behandeling het kapitaalverkeer en de overdracht van technologie tussen, alsmede de economische ontwikkeling van de Verdragsluitende Partijen zal stimuleren, en dat een eerlijke en rechtvaardige behandeling van investeringen wenselijk is,

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1

Voor de toepassing van dit Verdrag:

a. wordt onder de term „investeringen" verstaan: alle soorten vermogensbestanddelen en in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

i. roerende en onroerende zaken en alle andere zakelijke rechten, zoals hypotheekrechten, panden en onderpanden, alsmede alle overige soortgelijke rechten met betrekking tot alle soorten vermogensbestanddelen;

ii. rechten ontleend aan aandelen, obligaties en andere soorten belangen in ondernemingen en joint ventures;

iii. aanspraken op geld, op andere vermogensbestanddelen of op iedere prestatie die economische waarde heeft;

iv. rechten op het gebied van de intellectuele eigendom, technische werkwijzen, goodwill en knowhow;

v. rechten verleend krachtens het publiekrecht of bij overeenkomst, met inbegrip van rechten tot het opsporen, exploreren, ontginnen en winnen van natuurlijke rijkdommen.

b. omvat de term „onderdanen" met betrekking tot elk van de Verdragsluitende Partijen:

i. natuurlijke personen die de nationaliteit van die Verdragsluitende Partij hebben;

ii. rechtspersonen die zijn opgericht krachtens het recht van die Verdragsluitende Partij;

iii. rechtspersonen die niet zijn opgericht krachtens het recht van die

Verdragsluitende Partij, maar die onder al dan niet rechtstreeks toezicht staan van natuurlijke personen zoals omschreven onder i of van rechtspersonen zoals omschreven onder ii;

c. wordt onder de term „grondgebied" verstaan:

ten aanzien van elke Verdragsluitende Partij, het grondgebied onder de soevereiniteit van die Verdragsluitende Partij, met inbegrip van de territoriale zee, het continentaal plat en elke exclusieve economische zone waarover een Verdragsluitende Partij soevereine rechten of rechtsmacht uitoefent in overeenstemming met het internationale recht.

d. Voor de toepassing van dit Verdrag doet een verandering in de vorm waarin de vermogensbestanddelen als investeringen worden gebruikt geen afbreuk aan hun hoedanigheid van investering.

Artikel 2

Elke Verdragsluitende Partij bevordert, binnen het kader van haar wetten en voorschriften, de economische samenwerking door middel van de bescherming op haar grondgebied van investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij. Met inachtneming van haar recht de door haar wetten of voorschriften verleende bevoegdheden uit te oefenen, staat elke Verdragsluitende Partij dergelijke investeringen toe.

Artikel 3

1. Elke Verdragsluitende Partij waarborgt een eerlijke en rechtvaardige behandeling van de investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij en belemmert niet, door onredelijke of discriminatoire maatregelen, de werking, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de vervreemding daarvan door die onderdanen. Elke Verdragsluitende Partij kent aan die investeringen volledige zekerheid en bescherming toe.

2. In het bijzonder kent elke Verdragsluitende Partij aan die investeringen een behandeling toe die in ieder geval niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan investeringen van haar eigen onderdanen of aan investeringen van onderdanen van een derde staat, naar gelang van welke het gunstigst is voor de betrokken onderdaan.

3. Indien een Verdragsluitende Partij onderdanen van een derde staat bijzondere voordelen heeft toegekend uit hoofde van overeenkomsten tot oprichting van douane-unies, economische unies, monetaire unies of soortgelijke instellingen, dan wel op grond van interim-overeenkomsten die tot zodanige unies of instellingen leiden, is die Verdragsluitende Partij niet verplicht zodanige voordelen toe te kennen aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

4. Elke Verdragsluitende Partij komt alle verplichtingen na die zij is aangegaan met betrekking tot investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

5. Indien naast dit Verdrag de wettelijke bepalingen van één van beide Verdragsluitende Partijen of verplichtingen krachtens internationaal recht die thans tussen de Verdragsluitende Partijen bestaan of op een later tijdstip onderling worden aangegaan, een algemene of bijzondere regeling bevatten op grond waarvan investeringen door onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij aanspraak kunnen maken op een behandeling die gunstiger is dan in dit Verdrag is voorzien, heeft een dergelijke regeling, in zoverre zij gunstiger is, voorrang boven dit Verdrag.

Artikel 4

Met betrekking tot belastingen, heffingen, lasten en verminderingen en vrijstellingen van belasting kent iedere Verdragsluitende Partij aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij die zich op haar grondgebied met economische activiteiten bezighouden, een behandeling toe die niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan haar eigen onderdanen of aan die van een derde staat die zich in dezelfde omstandigheden bevinden, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdanen. Hierbij wordt evenwel geen rekening gehouden met bijzondere belastingvoordelen door die Partij toegekend:

a. krachtens een verdrag ter vermijding van dubbele belasting; of

b. uit hoofde van haar deelneming aan een douane-unie, economische unie of soortgelijke instelling; of

c. op basis van wederkerigheid met een derde staat.

Artikel 5

De Verdragsluitende Partijen waarborgen dat betalingen die verband houden met een investering kunnen worden overgemaakt. De overmakingen geschieden in vrij inwisselbare valuta, zonder beperking of vertraging. Deze overmakingen omvatten in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

a. winsten, interesten, dividenden en andere lopende inkomsten;

b. gelden nodig

i. voor het verwerven van grondstoffen of hulpmaterialen, halffabrikaten of eindproducten, of

ii. om kapitaalgoederen te vervangen teneinde de continuïteit van een investering te waarborgen;

c. bijkomende gelden nodig voor de ontwikkeling van een investering;

d. gelden voor de terugbetaling van leningen;

e. royalty's of honoraria;

f. inkomsten uit arbeid van natuurlijke personen;

g. de opbrengst van de verkoop of liquidatie van de investering;

h. betalingen uit hoofde van artikel 7.

Artikel 6

Geen der Verdragsluitende Partijen neemt maatregelen waardoor direct of indirect aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij hun investeringen worden ontnomen, tenzij aan de volgende voorwaarden wordt voldaan:

a. de maatregelen worden genomen in het algemeen belang en met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang;

b. de maatregelen zijn niet discriminatoir of in strijd met enige verbintenis die de Verdragsluitende Partij die deze maatregelen neemt, is aangegaan;

c. de maatregelen gaan vergezeld van een billijke schadeloosstelling. Deze schadeloosstelling dient overeen te komen met de werkelijke waarde van de desbetreffende investeringen, dient rente te omvatten tegen een gewone commerciële rentevoet tot de datum van betaling en dient, wil zij doeltreffend zijn voor de gerechtigden, zonder vertraging te worden betaald en vrijelijk te kunnen worden overgemaakt naar het door de betrokken gerechtigden aangewezen land en in de valuta van het land waarvan de gerechtigden onderdaan zijn of in een door de gerechtigden aanvaarde vrij inwisselbare valuta.

Artikel 7

Aan onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand, opstand, oproer of ongeregeldheden, wordt door de laatstbedoelde Verdragsluitende Partij wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, geen minder gunstige behandeling toegekend dan die welke die Verdragsluitende Partij toekent aan haar eigen onderdanen of aan onderdanen van een derde staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdanen.

Artikel 8

Indien de investeringen van een onderdaan van de ene Verdragsluitende Partij verzekerd zijn tegen niet-commerciële risico's of anderszins aanleiding geven tot de betaling van schadevergoeding ter zake van die investeringen krachtens een bij wet, voorschrift of overheidscontract ingesteld stelsel, wordt de subrogatie van de verzekeraar of de herverzekeraar of de door de ene Verdragsluitende Partij aangewezen instantie in de rechten van de bedoelde onderdaan, ingevolge de voorwaarden van deze verzekering of krachtens een andere gegeven schadeloosstelling, door de andere Verdragsluitende Partij erkend.

Artikel 9

1. Geschillen die mogelijk ontstaan tussen een van de Verdragsluitende Partijen en een onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij betreffende een investering van die onderdaan op het grondgebied van de eerstbedoelde Verdragsluitende Partij worden, zoveel mogelijk, in der minne geschikt tussen de betrokken partijen.

2. Indien het geschil niet is beslecht binnen een periode van drie maanden na de datum waarop een der partijen bij het geschil om een minnelijke schikking heeft verzocht, stemt die Verdragsluitende Partij er onherroepelijk mee in dat het geschil op verzoek van de betrokken onderdaan kan worden voorgelegd aan:

a. het bevoegde rechtscollege van de Verdragsluitende Partij op het grondgebied waarvan de investering is gedaan;

b. het Internationale Centrum voor de Beslechting van Investeringsgeschillen (ICSID) ter beslechting door arbitrage of conciliatie krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen staten en onderdanen van andere staten, dat op 18 maart 1965 te Washington werd opengesteld voor ondertekening;

c. een internationaal scheidsgerecht krachtens het arbitragereglement van de Commissie voor Internationaal Handelsrecht van de Verenigde Naties (UNCITRAL).

3. Een rechtspersoon die onderdaan is van de ene Verdragsluitende Partij en die, voordat een dergelijk geschil ontstaat, onder toezicht staat van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij, wordt in overeenstemming met artikel 25, tweede lid, letter b, van het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen staten en onderdanen van andere staten voor de toepassing van het Verdrag behandeld als een onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij.

4. De in het tweede lid, letter b en c, bedoelde arbitrage-uitspraken van de internationale instanties voor de regeling van geschillen zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil en worden ten uitvoer gelegd krachtens het recht van de Verdragsluitende Partij op het grondgebied waarvan de investering is gedaan.

5. Elke Verdragsluitende Partij stemt er bij dezen mee in investeringsgeschillen naar keuze van de onderdaan ter beslechting voor te leggen aan de in de voorgaande leden genoemde alternatieve instanties voor geschillenregeling.

Artikel 10

De bepalingen van dit Verdrag zijn, vanaf de datum waarop het in werking treedt, ook van toepassing op investeringen die voor die datum zijn gedaan. Zij zijn evenwel niet van toepassing op investeringsgeschillen die voor die datum zijn ontstaan.

Artikel 11

Elk van de Verdragsluitende Partijen kan aan de andere Partij voorstellen overleg te plegen over een aangelegenheid betreffende de interpretatie of toepassing van het Verdrag. De andere Partij neemt dit voorstel in welwillende overweging en biedt passende gelegenheid voor dergelijk overleg.

Artikel 12

1. Enig geschil tussen de Verdragsluitende Partijen betreffende de interpretatie of de toepassing van dit Verdrag dat niet binnen een redelijke termijn langs diplomatieke weg kan worden beslecht, wordt, tenzij de Partijen anders zijn overeengekomen, op verzoek van een van beide Partijen voorgelegd aan een uit drie leden samengesteld scheidsgerecht. Elke Partij benoemt een scheidsman en de twee aldus benoemde scheidslieden benoemen tezamen een derde scheidsman, die geen onderdaan van een der Partijen is, tot hun voorzitter.

2. Indien een van beide Partijen nalaat haar scheidsman te benoemen en indien zij binnen twee maanden geen gevolg heeft gegeven aan het verzoek van de andere Partij tot deze benoeming over te gaan, kan de laatstgenoemde Partij de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

3. Indien de beide scheidslieden binnen twee maanden na hun benoeming geen overeenstemming kunnen bereiken over de keuze van de derde scheidsman, kan elk der Partijen de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

4. Indien in de in het tweede en derde lid van dit artikel bedoelde gevallen de President van het Internationale Gerechtshof verhinderd is de genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van een van beide Verdragsluitende Partijen, wordt de Vice-President verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.
Indien de Vice-President verhinderd is de genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van een van beide Partijen, wordt het lid van het Gerechtshof dat de hoogste anciënniteit heeft, beschikbaar is en geen onderdaan is van een van beide Partijen, verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

5. Het scheidsgerecht doet uitspraak op basis van eerbiediging van het recht. Alvorens uitspraak te doen, kan het scheidsgerecht in elk stadium van het geding een minnelijke schikking van het geschil aan de Partijen voorstellen.

6. Tenzij de Partijen anders beslissen, stelt het scheidsgerecht zijn eigen procedureregels vast.

7. Het scheidsgerecht neemt zijn beslissing bij meerderheid van stemmen. Deze beslissing is onherroepelijk en bindend voor de Partijen.

Artikel 13

Wat het Koninkrijk der Nederlanden betreft is dit Verdrag van toepassing op het deel van het Koninkrijk in Europa, op de Nederlandse Antillen en op Aruba, tenzij anders is bepaald in de in artikel 14, eerste lid, bedoelde mededeling.

Artikel 14

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de tweede maand die volgt op de datum waarop de Verdragsluitende Partijen elkaar schriftelijk hebben medegedeeld dat aan hun grondwettelijk vereiste procedures is voldaan, en blijft van kracht gedurende een tijdvak van vijftien jaar.

2. Tenzij ten minste zes maanden voor de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Verdragsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt dit Verdrag telkens stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar, waarbij elke Verdragsluitende Partij zich het recht voorbehoudt dit Verdrag te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste zes maanden vóór de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

3. Ten aanzien van investeringen die zijn gedaan vóór de datum van beëindiging van dit Verdrag, blijven de voorgaande artikelen van kracht gedurende een tijdvak van vijftien jaar vanaf die datum.

4. Met inachtneming van de in het tweede lid van dit artikel genoemde termijn is het Koninkrijk der Nederlanden gerechtigd de toepassing van dit Verdrag ten aanzien van een deel van het Koninkrijk afzonderlijk te beëindigen.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Manama op 5 februari 2007, in de Arabische, de Nederlandse en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in interpretatie is de Engelse tekst doorslaggevend.

Voor de Regering van het Koninkrijk der Nederlanden

C.G.J. VAN HONK

Voor de Regering van het Koninkrijk Bahrein

AHMED BIN MOHAMMED AL KHALIFA

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Agreement on promotion and protection of investments between the Government of the Kingdom of the Netherlands and the Government of the Kingdom of Bahrain

The Government of the Kingdom of the Netherlands

and

the Government of the Kingdom of Bahrain,
hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to strengthen their traditional ties of friendship and to extend and intensify the economic relations between them, particularly with respect to investments by the nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognising that agreement upon the treatment to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and technology and the economic development of the Contracting Parties and that fair and equitable treatment of investments is desirable,

Have agreed as follows:

Article 1

For the purposes of this Agreement:

a) the term "investments" means every kind of asset and more particularly, though not exclusively:

(i) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens and pledges, as well as any other similar rights in respect of every kind of asset;
(ii) rights derived from shares, bonds and other kinds of interests in companies and joint ventures;
(iii) claims to money, to other assets or to any performance having an economic value;
(iv) rights in the field of intellectual property, technical processes, goodwill and know-how;
(v) rights granted under public law or under contract, including rights to prospect, explore, extract and win natural resources.

b) the term "nationals" shall comprise with regard to either Contracting Party:
(i) natural persons having the nationality of that Contracting Party;
(ii) legal persons constituted under the law of that Contracting Party;
(iii) legal persons not constituted under the law of that Contracting Party but controlled, directly or indirectly, by natural persons as defined in (i) or by legal persons as defined in (ii).

c) the term "territory" means:
in respect of each Contracting Party, the territory under the sovereignty of that Contracting Party including the territorial sea, the continental shelf and any exclusive economic zone over which a Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

d) for the purpose of this Agreement a change in the form in which assets are utilised as investments does not affect their character as investments.

Article 2

Either Contracting Party shall, within the framework of its laws and regulations, promote economic cooperation through the protection in its territory of investments of nationals of the other Contracting Party. Subject to its right to exercise powers conferred by its laws or regulations, each Contracting Party shall admit such investments.

Article 3

1. Each Contracting Party shall ensure fair and equitable treatment of the investments of nationals of the other Contracting Party and shall not impair, by unreasonable or discriminatory measures, the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by those nationals. Each Contracting Party shall accord to such investments full security and protection.

2. More particularly, each Contracting Party shall accord to such investments treatment which in any case shall not be less favourable than that accorded either to investments of its own nationals or to investments of nationals of any third State, whichever is more favourable to the national concerned.

3. If a Contracting Party has accorded special advantages to nationals of any third State by virtue of agreements establishing customs unions, economic unions, monetary unions or similar institutions, or on the basis of interim agreements leading to such unions or institutions, that Contracting Party shall not be obliged to accord such advantages to nationals of the other Contracting Party.

4. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of nationals of the other Contracting Party.

5. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by nationals of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over the present Agreement.

Article 4

With respect to taxes, fees, charges and to fiscal deductions and exemptions, each Contracting Party shall accord to nationals of the other Contracting Party who are engaged in any economic activity in its territory, treatment not less favourable than that accorded to its own nationals or to those of any third State who are in the same circumstances, whichever is more favourable to the nationals concerned. For this purpose, however, there shall not be taken into account any special fiscal advantages accorded by that Party:

a) under an agreement for the avoidance of double taxation; or

b) by virtue of its participation in a customs union, economic union or similar institution; or

c) on the basis of reciprocity with a third State.

Article 5

The Contracting Parties shall guarantee that payments relating to an investment may be transferred. The transfers shall be made in a freely convertible currency, without restriction or delay. Such transfers include in particular though not exclusively:

a) profits, interests, dividends and other current income;

b) funds necessary

(i) for the acquisition of raw or auxiliary materials, semi-fabricated or finished products,

or

(ii) to replace capital assets in order to safeguard the continuity of an investment;

c) additional funds necessary for the development of an investment;

d) funds in repayment of loans;

e) royalties or fees;

f) earnings of natural persons;

g) the proceeds of sale or liquidation of the investment;

h) payments arising under Article 7.

Article 6

Neither Contracting Party shall take any measures depriving, directly or indirectly, nationals of the other Contracting Party of their investments unless the following conditions are complied with:

a) the measures are taken in the public interest and under due process of law;

b) the measures are not discriminatory or contrary to any undertaking which the Contracting Party which takes such measures may have given;

c) the measures are taken against just compensation. Such compensation shall represent the genuine value of the investments affected, shall include interest at a normal commercial rate until the date of payment and shall, in order to be effective for the claimants, be paid and made freely transferable, without delay, to the country designated by the claimants concerned and in the currency of the country of which the claimants are nationals or in any freely convertible currency accepted by the claimants.

Article 7

Nationals of the one Contracting Party who suffer losses in respect of their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which that Contracting Party accords to its own nationals or to nationals of any third State, whichever is more favourable to the nationals concerned.

Article 8

If the investments of a national of the one Contracting Party are insured against non-commercial risks or otherwise give rise to payment of indemnification in respect of such investments under a system established by law, regulation or government contract, any subrogation of the insurer or re-insurer or Agency designated by the one Contracting Party

to the rights of the said national pursuant to the terms of such insurance or under any other indemnity given shall be recognised by the other Contracting Party.

Article 9

1. Disputes which might arise between one of the Contracting Parties and a national of the other Contracting Party concerning an investment of that national in the territory of the former Contracting Party shall, whenever possible, be settled amicably between the parties concerned.

2. If the dispute has not been settled within a period of three months from the date either party to the dispute requested amicable settlement, that Contracting Party irrevocably consents that the dispute may be submitted at the request of the national concerned to:

a) the competent court of the Contracting Party in whose territory the investment has been made;

b) the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), for settlement by arbitration or conciliation under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18 March 1965;

c) an international arbitral tribunal under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade law (UNCITRAL).

3. A legal person which is a national of one Contracting Party and which before such a dispute arises is controlled by nationals of the other Contracting Party shall in accordance with Article 25 (2) (b) of the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States for the purpose of the Convention be treated as a national of the other Contracting Party.

4. The arbitral awards of the international dispute settlement fora referred to under paragraphs 2 b and c above shall be final and binding on the parties to the dispute and will be executed under the laws of the Contracting Party in whose territory the investment was made.

5. Each Contracting Party hereby consents to submit investment disputes for resolution at the choice of the national to the alternative dispute settlement fora mentioned in the preceding paragraphs.

Article 10

The provisions of this Agreement shall, from the date of entry into force thereof, also apply to investments, which have been made before that date. However, they will not apply to investment disputes that have arisen prior to that date.

Article 11

Either Contracting Party may propose to the other Party that consultations be held on any matter concerning the interpretation or application of the Agreement. The other Party shall accord sympathetic consideration to the proposal and shall afford adequate opportunity for such consultations.

Article 12

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the present Agreement, which cannot be settled within a reasonable lapse of time by means of diplomatic negotiations shall, unless the Parties have otherwise agreed, be submitted, at the request of either Party, to an arbitral tribunal, composed of three members. Each Party shall appoint one arbitrator and the two arbitrators thus appointed shall together appoint a third arbitrator as their chairman who is not a national of either Party.

2. If one of the Parties fails to appoint its arbitrator and has not proceeded to do so within two months after an invitation from the other Party to make such appointment, the latter Party may invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment.

3. If the two arbitrators are unable to reach agreement, in the two months following their appointment, on the choice of the third arbitrator, either Party may invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment.

4. If, in the cases provided for in the paragraphs 2 and 3 of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from discharging the said function or is a national of either Contracting Party, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is prevented from discharging the said function or is a national of either Party the most senior member of the Court available who is not a national of either Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The tribunal shall decide on the basis of respect for the law. Before the tribunal decides, it may at any stage of the proceedings propose to the Parties that the dispute be settled amicably.

6. Unless the Parties decide otherwise, the tribunal shall determine its own procedure.

7. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on the Parties.

Article 13

As regards the Kingdom of the Netherlands, the present Agreement shall apply to the part of the Kingdom in Europe, to the Netherlands Antilles and to Aruba, unless the notification provided for in Article 14, paragraph 1, provides otherwise.

Article 14

1. The present Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the date on which the Contracting Parties have notified each other in writing that their constitutionally required procedures have been complied with, and shall remain in force for a period of fifteen years.

2. Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least six months before the date of the expiry of its validity, the present Agreement shall be extended tacitly for periods of ten years, whereby each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement upon notice of at least six months before the date of expiry of the current period of validity.

3. In respect of investments made before the date of the termination of the present Agreement, the foregoing Articles shall continue to be effective for a further period of fifteen years from that date.

4. Subject to the period mentioned in paragraph 2 of this Article, the Kingdom of the Netherlands shall be entitled to terminate the application of the present Agreement separately in respect of any of the parts of the Kingdom.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned representatives, duly authorised thereto, have signed the present Agreement.

DONE in two originals at Manama, on the 5th day of February 2007, in the Arabic, Dutch and English languages, the three texts being equally authentic. In case of difference of interpretation the English text will prevail.

For the Government of the Kingdom of the Netherlands

C.G.J. VAN HONK

For the Government of the Kingdom of Bahrain

AHMED BIN MOHAMMED AL KHALIFA

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DE BAHREÏN

Le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas et le Gouvernement du Royaume de Bahreïn, ci-après dénommés les Parties contractantes,

Désireux de renforcer leurs liens traditionnels d'amitié et d'élargir et d'intensifier leurs relations économiques, en particulier en ce qui concerne les investissements effectués par les ressortissants d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant qu'un accord relatif au traitement à accorder à de tels investissements stimulera les flux de capitaux et de technologies ainsi que le développement économique des Parties contractantes et qu'un traitement juste et équitable des investissements est souhaitable,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Pour l'application du présent Accord :

a) Le terme « investissement » désigne tous les types d'actifs, et plus particulièrement mais non exclusivement :

   i) Les biens meubles et immeubles et tous autres droits de propriété tels que les hypothèques, privilèges et gages, ainsi que tous les autres droits similaires relatifs à tous les types d'actifs;

   ii) Les droits résultant d'actions, d'obligations et d'autres formes de participation dans des sociétés et joint-ventures;

   iii) Les créances monétaires, les droits à d'autres actifs ou les droits à toutes prestations ayant une valeur économique;

   iv) Les droits dans le domaine de la propriété intellectuelle, des procédés techniques, du goodwill et du savoir-faire;

   v) Les droits accordés au titre du droit public ou d'un contrat, y compris les droits de prospecter, d'explorer, d'extraire et d'acquérir des ressources naturelles.

b) Le terme « ressortissants » englobe, pour chacune des deux Parties contractantes :

   i) Les personnes physiques ayant la nationalité de cette Partie contractante;

   ii) Les personnes morales constituées selon le droit de cette Partie contractante;

   iii) Les personnes morales non constituées selon le droit de cette Partie contractante mais contrôlées, directement ou indirectement, par des personnes phy-

siques comme définies sous (i) ou par des personnes morales comme définies sous (ii).

c) Le terme « territoire » désigne :

en ce qui concerne chaque Partie contractante, le territoire relevant de la souveraineté de celle-ci, y compris la mer territoriale, le plateau continental et toute zone économique exclusive où cette Partie exerce ses droits souverains ou sa juridiction conformément au droit international.

d) Aux fins du présent Accord, un changement dans la façon dont les actifs sont réinvestis ne modifie en rien leur nature en tant qu'investissements.

Article 2

Chaque Partie contractante s'engage, dans le cadre de ses lois et réglementations, à promouvoir la coopération économique par la protection des investissements effectués sur son territoire par les ressortissants de l'autre Partie contractante. Sous réserve de son droit à exercer les pouvoirs que lui confèrent ses lois et réglementations, chaque Partie contractante admettra de tels investissements.

Article 3

1. Chaque Partie contractante s'engage à assurer un traitement juste et équitable des investissements effectués par des ressortissants de l'autre Partie contractante et n'entravera pas, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, le fonctionnement, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de ces investissements pour lesdits ressortissants. Chaque Partie contractante accordera à ces investissements une sécurité et protection physique intégrale.

2. Chaque Partie contractante accordera plus particulièrement à ces investissements un traitement qui ne sera en aucune manière moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements effectués par ses propres ressortissants ou par les ressortissants de tout autre État tiers, en tout cas le traitement qui soit le plus favorable au ressortissant concerné.

3. Si une Partie contractante a accordé des avantages spéciaux à des ressortissants d'un État tiers en vertu d'accords instaurant des unions douanières, des unions économiques, des unions monétaires ou des institutions analogues ou sur la base d'accords provisoires relatifs à de telles unions ou institutions, cette Partie contractante ne sera pas obligée d'accorder ces avantages aux ressortissants de l'autre Partie contractante.

4. Chaque Partie contractante respectera toute obligation qu'elle aura contractée en ce qui concerne les investissements effectués par des ressortissants de l'autre Partie contractante.

5. Si les dispositions légales de l'une des Parties contractantes ou les obligations découlant du droit international, existant actuellement ou établies ultérieurement, et liant les Parties contractantes dans le cadre de dispositions additionnelles par rapport au présent Accord, contiennent une réglementation, de caractère général ou particulier, ouvrant droit, pour les investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante, à un trai-

tement plus favorable que celui prévu dans le présent Accord, ladite réglementation prévaudra sur le présent Accord dans la mesure où elle est plus favorable que le présent Accord.

Article 4

En ce qui concerne les taxes, droits et charges, ainsi que les déductions et exonérations fiscales, chaque Partie contractante accordera aux ressortissants de l'autre Partie contractante ayant entrepris quelque activité économique quelconque sur son territoire, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres ressortissants ou à ceux d'un État tiers se trouvant dans le même cas, en tout cas le traitement qui soit le plus favorable aux ressortissants concernés. Il ne sera cependant pas tenu compte, dans ce contexte, des avantages fiscaux particuliers accordés par ladite Partie :

a) En vertu d'une convention tendant à éviter la double imposition; ou

b) Du fait de sa participation à une union douanière, à une union économique ou à une institution analogue; ou

c) Sur la base de la réciprocité avec un État tiers.

Article 5

Les Parties contractantes garantiront que des paiements résultant d'activités d'investissement pourront être transférés. Les transferts se feront sans restrictions ni délais, dans une monnaie librement convertible. Ces transferts comprennent en particulier, mais non exclusivement :

a) Des bénéfices, intérêts, dividendes et autres revenus courants;

b) Des fonds nécessaires :

   i) À l'acquisition de matières premières ou de matériaux auxiliaires, de produits semi-finis ou finis, ou

   ii) Au remplacement de biens d'équipement en vue d'assurer la continuité d'un investissement;

c) Des fonds supplémentaires nécessaires au développement d'un investissement;

d) Des fonds servant au remboursement d'emprunts;

e) Des redevances ou les frais de gestion;

f) Des revenus des personnes physiques;

g) Le produit de la vente ou de la liquidation de l'investissement;

h) Des paiements relevant de l'article 7.

Article 6

Aucune Partie contractante ne prendra contre des ressortissants de l'autre Partie contractante des mesures les privant directement ou indirectement de leurs investissements, sauf si les conditions suivantes sont respectées :

a) Les mesures sont prises dans l'intérêt public et dans le cadre d'une bonne administration de la justice;

b) Les mesures ne sont pas discriminatoires ni contraires à des engagements pris par la Partie contractante qui prend de telles mesures;

c) Les mesures sont prises moyennant une juste indemnisation. Cette indemnisation correspondra à la valeur réelle de l'investissement concerné, comprendra le paiement d'intérêt à un taux commercial normal jusqu'à la date du paiement et, afin d'être effective pour les requérants, sera payée et rendue librement transférable, sans délai, vers le pays désigné par les requérants concernés et dans la monnaie du pays dont ils sont ressortissants ou dans toute monnaie librement convertible acceptée par les requérants.

Article 7

Les ressortissants d'une Partie contractante qui subissent, du fait d'une guerre ou d'un autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national, d'une révolte, d'une insurrection et ou d'une émeute, des pertes par rapport aux investissements qu'ils ont faits sur le territoire de l'autre Partie contractante, se verront accorder de la part de cette dernière Partie contractante, en ce qui concerne les restitutions, dommages-intérêts, indemnisations ou autres dédommagements, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui accordé aux ressortissants de cette Partie contractante ou aux ressortissants de tout autre État tiers, en tout cas le traitement qui soit le plus favorable aux ressortissants concernés.

Article 8

Si les investissements d'un ressortissant de l'une des Parties contractantes sont assurés contre des risques non commerciaux ou peuvent faire l'objet de quelque autre manière du paiement de dommages-intérêts, aux termes d'un système prévu par la loi, par une réglementation ou par un contrat public, toute subrogation de l'assureur ou du réassureur ou d'une agence désignée par une des Parties contractantes dans les droits dudit ressortissant, conformément aux termes de l'assurance contractée ou de toute autre indemnisation accordée, sera reconnue par l'autre Partie contractante.

Article 9

1. Les différends qui pourraient se présenter entre l'une des Parties contractantes et un ressortissant de l'autre Partie contractante en ce qui concerne un investissement dudit ressortissant sur le territoire de la première Partie contractante seront toutes les fois que possibles réglés à l'amiable entre les Parties intéressées.

2. Si le différend n'a pas pu être réglé dans une période de trois mois à partir de la date à laquelle l'une ou l'autre Partie a demandé un règlement à l'amiable, chaque Partie contractante consent irrévocablement à ce que le différend, à la demande du ressortissant intéressé, soit soumis :

a) Au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;

b) Au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements, en vue d'un règlement par conciliation ou arbitrage, conformément à la Convention sur le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature le 18 mars 1965 à Washington;

c) À un tribunal international en vertu des règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI).

3. Une personne morale ressortissante de l'une des Parties contractantes et qui, avant l'apparition du différend, est contrôlée par des ressortissants de l'autre Partie contractante, sera, conformément à l'article 25, paragraphe 2, alinéa b), de la Convention sur le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, considérée comme un ressortissant de l'autre Partie contractante pour l'application de la Convention.

4. La décision d'arbitrage des organes internationaux du règlement des différends susmentionnés aux alinéas b) et c) du paragraphe 2 aura effet exécutoire pour les parties au différend et sera mise à exécution conformément à la législation de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué.

5. Chaque Partie contractante consent à soumettre les différends en matière d'investissement, au choix du ressortissant, à l'un ou l'autre des organes de règlement des différends mentionnés aux paragraphes précédents.

Article 10

Les dispositions du présent Accord s'appliqueront également, à compter de la date de son entrée en vigueur, aux investissements qui ont été effectués avant cette date. Elles ne s'appliqueront cependant pas aux différends relatifs aux investissements qui se sont présentés avant cette date.

Article 11

Chacune des Parties contractantes pourra proposer à l'autre Partie des consultations sur toute question concernant l'interprétation ou l'application de l'Accord. L'autre Partie examinera une telle proposition avec bienveillance et ménagera des possibilités adéquates pour permettre une telle consultation.

Article 12

1. Tout différend entre les Parties contractantes relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord et ne pouvant pas être réglé dans un délai raisonnable par la voie de négociations diplomatiques, sera soumis, à moins que les Parties n'en soient convenues autrement, à la demande de l'une des Parties, à un tribunal arbitral composé de trois membres. Chaque Partie désignera un arbitre, et les deux arbitres ainsi désignés pro-

poseront d'un commun accord, comme leur président, un troisième arbitre qui ne devra pas être ressortissant de l'une des deux Parties.

2. Si l'une des Parties n'a pas désigné son arbitre et qu'elle n'a pas donné suite à l'invitation adressée par l'autre Partie de procéder, dans les deux mois, à cette désignation, l'autre Partie pourra inviter le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder à la nomination nécessaire.

3. Si, dans un délai de deux mois à compter de leur désignation, les deux arbitres ne sont pas parvenus à se mettre d'accord sur le choix du troisième arbitre, chacune des Parties pourra inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder à la nomination nécessaire.

4. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 2 et 3 du présent article, le Président de la Cour internationale de Justice se voit empêché de s'acquitter de ladite charge ou s'il est ressortissant de l'une des Parties contractantes, le Vice-président sera invité à procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-président se voit empêché de s'acquitter de ladite charge ou s'il est ressortissant de l'une des Parties contractantes, le membre de la Cour suivant immédiatement dans la hiérarchie et qui n'est pas ressortissant de l'une des Parties sera invité à procéder aux nominations nécessaires.

5. Le tribunal statuera dans le respect du droit. Avant de prendre sa décision, il pourra, à n'importe quel stade de la procédure, proposer aux Parties un règlement à l'amiable du différend.

6. Le tribunal fixera lui-même la procédure à suivre, sauf si les Parties en décident autrement.

7. Le tribunal prendra sa décision à la majorité des voix. Sa décision sera définitive et exécutoire pour les Parties.

Article 13

En ce qui concerne le Royaume des Pays-Bas, le présent Accord s'appliquera à la partie du Royaume située en Europe, aux Antilles néerlandaises et à Aruba, à moins que la notification visée à l'article 14, paragraphe 1, n'en dispose autrement.

Article 14

1. Le présent Accord entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date où les Parties contractantes se seront mutuellement notifié par écrit que les formalités constitutionnellement requises à cet effet ont été accomplies. Le présent Accord restera en vigueur pendant une période de quinze ans.

2. Sauf dénonciation notifiée par l'une des Parties contractantes six mois au moins avant son expiration, la durée de validité du présent Accord sera tacitement prolongée chaque fois pour une période de dix ans, les Parties contractantes se réservant le droit de dénoncer l'Accord par notification faite six mois au moins avant l'expiration de la période de validité en cours.

3. Les articles précédents resteront en vigueur, pour les investissements qui auront été effectués avant la date de l'expiration du présent Accord, pendant une période de quinze ans à compter de la date d'expiration.

4. Compte tenu des délais visés au paragraphe 2 du présent article, le Royaume des Pays-Bas sera habilité à mettre fin séparément à l'application du présent Accord pour chacune des parties du Royaume.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

FAIT à Manama, le 5 février 2007, en deux exemplaires originaux dans les langues arabe, néerlandaise et anglaise, chaque texte faisant également foi. En cas de divergence, la version anglaise prévaudra.

Pour le Gouvernement du Royaume des Pays-Bas :

C.G.J. VAN HONK

Pour le Gouvernement du Royaume de Bahreïn :

AHMED BIN MOHAMMED AL KHALIFA